إسلاموية متنوعة في حداثات متعددة

أرجون يلدريم*

ملخص

يتناول هذا المقال مسار الإسلاموية كظاهرة حديثة. ويوضح أنه بظهورها تحت تأثير التطورات السياسية والفكرية والتاريخية التي لا تعد ولا تحصى على مدار القرنين الماضيين، فإن مفهومها لا يزال يُحاط بالعديد من المناقشات والحركات، وأعمال العنف، والأيديولوجيات والسياسات والمواقف المختلفة. ولا تزال الإسلاموية أيضا عنصرا هاما في الحياة السياسية والفكرية في تركيا. ويطرح هذا العمل أسئلة عديدة هامة: هل وصلت الإسلاموية إلى نهايتها؟ هل هناك نوع جديد من الإسلاموية في الطريق؟ هل يلوح في الأفق ما بعد الإسلاموية؟ وبالإجابة على هذه التساؤلات يحاول هذا العمل إثبات أن تنوع الإسلاموية، على نقيض نهايتها، يؤدي إلى بقاء الحركة على قيد الحياة؛ بسبب التعددية الناتجة عن التغيرات الهيكلية الناجمة عن تفاعل الحداثات العالمية المتعددة مع المجتمعات. كذلك يجري أيضا بناء الإسلاموية بشكل تعددي، تماشيا مع سعي المنظمات الإجتماعية والسياسية لمواجهة العنف والفقر والعمل على المصالحة والتعاون.

الإسلاموية نهج ظهر تحت تأثير التطورات السياسية والفكرية والتاريخية التي لا تعد ولا تحصى على مدار القرنين الماضيين. ولا يزال مفهوم الإسلاموية يُحاط بالعديد من المناقشات والحركات، وأعمال العنف، والأيديولوجيات والسياسات والمواقف المختلفة. ولا تزال الإسلاموية أيضا عنصرا هاما في الحياة السياسية والفكرية في تركيا. لأن كلا من تركيا والمنطقة الواقعة فيها، تشهدان تحولا على نطاق واسع، كما تشهد الإسلاموية أيضا نصيبها من ذلك التحول.

عند مفترق طرق تاريخي، إجتاح الربيع العربي جميع أنحاء العالم الإسلامي، وإنتعشت الحركات الإسلامية الديمقراطية وعمت الفوضى والصراعات. ومرة أخرى تعود الإسلاموية لكن بتنوع واضح. وفي الوقت ذاته، تشهد تركيا تحولا كبيرا في ظل حزب العدالة والتنمية. كل هذه الأشياء تطرح الأسئلة التالية: هل وصلنا إلى نهاية الإسلاموية؟ هل

* أستاذ علم الاجتماع، جامعة يلدز التقنية.
drergun@hotmail.com

حان بالفعل وقت ما بعد الإسلاموية؟ أو هل هناك نوع جديد من الإسلاموية في الطريق؟ كل هذه الأسئلة تحمل أهمية كبيرة.

استبعدت تجربة العلمنة المتطرفة والتحديث الإسلام من الحياة الاجتماعية؛ حيث تم إقصاء الدين والمعتقدات من الظهور والمشاركة السياسية.

في هذه الورقة، أحاول أن أثبت أن تنوع الإسلاموية، على نقيض نهايتها، يؤدي إلى بقاء الحركة على قيد الحياة؛ نتيجة للتعددية التي تنتج عن التغيرات الهيكلية الناجمة عن تفاعل الحداثات العالمية المتعددة مع المجتمعات. وفي هذا السياق، أرى أن جوانب الإسلاموية الإيديولوجية والمعيارية تحولت كجزء من الخبرات التاريخية للحركة، على الرغم من أن جزءا كبيرا من محتوياتها يتعلق بالأيديولوجية والخطاب التاريخي. وتماشيا مع سعي المنظمات الاجتماعية والسياسية لمواجهة العنف والفقر والعمل على المصالحة والتحالف، وأحاول أيضا أن أبرهن أن بناء الإسلاموية يتم الآن بشكل تعددي.

مشكلة تعريف الإسلاموية: الاختزالية والتفسيرات الإستبعادية

كلما إزدادت حدة النقاش حول الإسلاموية، يصبح من الصعب أيضا تحديد ووصف الإسلاموية بسبب تضخم كم المعلومات والدراسات المختلفة حولها. وفي نفس الوقت، تبرز الحاجة إلى وضع تعريف للإسلاموية لتيسير التحليلات السياسية. هناك حاجة إلى مثل هذا الوضوح، نظرا إلى أن الإسلاموية لا تزال تؤثر على السياسة والشبكات المهنية. ومع ذلك، فقد أدى الربط بين الإسلام بشكل متكرر والصراعات والإرهاب، وخاصة في الفترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإستخدام الإرهابيين المتكرر للإسلام للفت الأنظار، إلى مناقشة الإسلاموية بإستخدام أكثر النماذج إختزالية وإستبعادا.

وبسبب بعض المواقف السياسية وجداول الأعمال الفردية، يُلاحظ أنه من الشائع بين المراقبين النظر إلى الإسلاموية باستخدام عدسات إختزالية. مما يعني أنهم يميلون إلى فهم الإسلاموية على أنها برنامج سياسي، أو كأداة دينية لتحقيق أهداف سياسية، أو كسعي لإقامة دولة دينية: «... شكل من أشكال أدوات الإسلام التي يستخدمها بعض الأفراد والجماعات والمنظمات التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية. إنها تجيب بشكل سياسي على التحديات المجتمعية المعاصرة عن طريق تصور المستقبل، والأسس التي ترتكز على إختراع مفاهيم مستعارة من التقاليد الإسلامية»(1).

التفسير الإختزالي يعرف الإسلاموية على أنها نهج يجعل للإسلام دورا محوريا في المشروع السياسي. ويبدو أن هذا المنظور يهيمن على عقول المراقبين الغربيين. ويتجاهل هذا

(1) Guilain Denoeux, «The Forgotten Swamp: Navigating Political Islam,» Middle East Policy,Vol. 9, No. 2 (June 2002), pp. 56-.81

التفسير الإختزالي الدور الفكري للإسلاموية، ويقلل من تاريخها البالغ أكثر من قرنين من الزمان، إلى فترة ما بعد الحرب الباردة فقط، ويركز بشكل حصري على وجهة النظر السياسية. ومن الممكن ملاحظة هذه الرؤى الإختزالية للإسلاموية في وصف الأهداف السياسية للثورة الإسلامية في إيران والحركات الإسلامية الأخرى التي ملأت الفراغ الأيديولوجي في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الرؤى الإختزالية تنظر إلى الإسلاموية على أنها مجرد فكرة جامدة معيارية.

النهج الإختزالي لم يعرف الإسلاموية كمشروع أيديولوجي فقط، بل إستبعدها على إعتبارها «الآخر». وبعبارة أخرى، عندما فقدت أيديولوجيات الحرب الباردة نفوذها، صنعت القوى الدولية من الإسلام أيديولوجية جديدة لتعويض حاجتها إلى «الآخر» الجديد. وفي هذا السياق، أصبحت جميع الحركات الإسلامية توصف بالإسلاموية وتصنف على أنها سياسية فقط، بل وحتي توصف بالعنف. وثمة جانب آخر من إشكالية الاختزال هذه، ألا وهو التعامل مع جميع التشكيلات والحركات الإسلامية على إعتبارها نفس الشئ. فتحت مصطلح «الإسلام السياسي» يحاول البعض التقليل من شأن الإختلافات والتنوع والتعدد في الحركات الإسلامية، ودمجها في هيكل واحد. وعلى الرغم من أن حركة النهضة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، والحركة الوطنية في تركيا، جميعهم حركات إسلامية، وعلى الرغم من الجوانب المشتركة بينهم، توجد إختلافات رئيسة بينهم. فمع أن النهضة في تونس وغيرها من الحركات تؤيد تبني الرؤية الإسلامية السياسة، إلا أنهم لا يمثلون شعارا للإسلاموية. من جهة أخرى نجد أن القاعدة، تتبنى العنف، وترفض العالم الحديث تماما. لكن على النقيض تستطيع، حركات مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر والنهضة في تونس والحركة الوطنية في تركيا التوفيق بين الإسلام والديمقراطية.

لذلك، يحظى التغلب على مشكلة تعريف الإسلاموية بأهمية خاصة، بحيث يمكن أن ينتقل التحليل إلى منظور علمي إجتماعي. وإذا كان من الممكن مناقشة الإسلاموية بالإشارة إلى العديد من جوانبها، فإن هذا قد يجعل من الأسهل فهمها. ونتيجة لذلك، لا بد من تحليل واقعي للإسلاموية من حيث قدراتها التعددية والمعيارية، ومن وجهات نظر علمية وإجتماعية. وبالإضافة إلى جوانبها الفكرية والأيديولوجية، يجب أن تخضع الإسلاموية للدراسة مع الإشارة إلى محاولاتها المشاركة في المجتمع المدني والشأن العام. الإسلاموية هي تيار ظهر في سياق إجتماعي وتاريخي معين. لذلك فان النهج الإختزالي، الذي يرى هذه الظاهرة على أنها غير ملموسة، وليس لها أي علاقة بالظواهر التاريخية والإجتماعية الأخري، وتتألف فقط من معايير دينية، يجعل من المستحيل إدراجها في مجال العلوم الإجتماعية.

وهـذا، بدوره، يعرقـل قدرة المرء عـلى التفكير أو التحـدث أو مناقشـة الإسـلاموية. كل مـن المتشـددين والإختزاليين يفضلون التركيز على معايير معينة، وبالتالي يحرمون الإسـلاموية من سياقها التاريخي والإجتماعي.

تاريخ الإسلاموية: ثلاث فترات وثلاثة مناهج

ظهـرت الإسـلاموية، وتطـورت وتـم تنظيمهـا في ظـل البيئـة التاريخيـة في القرنـين الماضيين. فخلال تفـكك الدولة العثمانية ومن ثم الحـرب البـاردة، تم تشـكيلها تحـت هيمنة الإسـتعمار، ثـم في وقـت لاحق في ظـل الدول القوميـة. ولذلـك، فإنها تحمـل في جوانبها آثار التصدعـات، والتحـولات، والمسـتجدات وتضارب هذه الظروف التاريخية.

وبعبـارة أخرى، الإسـلاموية حركة فكرية وسياسـية تـم تطويرها في العـصر الحديث على مـدار السـنوات المائة والخمسـين الماضية. هذا السياق التاريخي يجعل من السهل بالنسبة لنا أن نفهم الإسلاموية بطريقة أكثر واقعية.

ليـس هنـاك أدنى شـك في أن الإسـلاموية لديهـا بعض الجوانب الغـير تاريخية، بل وحتى المتعلقة بالعاطفة، بسبب سماتها الأيديولوجية. لقد نشـأت الحركة عن مدينـة «العصر الذهبي الإسلامي» الفاضلة التي تسعى إلى الظهور مرة أخـرى بتجاوز الأحـداث التاريخيـة في الوقت الحـاضر. فمن الصحيـح أنه تم إعـادة اختراع الإسـلاموية وتحويلهـا إلى عقيـدة سياسـية: فتجديـد الإسـلاميين للديـن كأيديولوجيـة سياسـية وليـس كأيديولوجيـة لاهوتيـة أو اجتماعيـة ثقافية، يمثـل الأرضيـة التي تفصل الإسـلام عن السـياق الزمني والجغرافي، الذي عاش فيه مدار تاريخه البالغ 1400 سنة[1].

ومع ذلك، هناك إشـكالية دراسة التيارات الفكريـة والإجتماعيـة المبنيـة عـلى التعريـف المعيـاري وحـده. ينبغـي أيضـا أن يتم تفسـير الإسـلاموية مـن خـلال النظـر إلى الأنـماط المجتمعيـة، والعلاقـات السياسـية ونـماذج الإنتاج التي تعمل فيها. على كل حال، فإنه من خلال هذه العناصر أصبحت مفاهيم الإسلام علمانيـة وتحولت إلى الحركات التي يشـار إليها بالإسـلامية. وفي هذا السياق، فإن الإسلاموية مفهـوم تاريخـي، وتفسـير للإسـلام في خـلال قرنين من الحداثة. لذا فإن رؤية الإسلاموية من خلال هـذا المنظور التاريخي لهـا أهمية قصوى، حيث أنه يتم وصفها على أنها فكرة واضحة.

في البدايـة، نشـأت الإسـلاموية مـن أجل إنقـاذ الدولـة العثمانيـة والتوفيق بين الإسـلام والقيـم المعياريـة للحداثـة. وبينـما عرفهـا المراقبـون الغربيـون عـلى أنهـا حركة توسـعية إسـلامية في السـبعينيات مـن القـرن التاسـع عـشر (1870)، فسرهـا المثقفـون والإداريون العثمانيـون عـلى أنهـا وحـدة الإسـلام (إتحـاد الإسلام). واستخدم نامق كمال هذه الفكرة في

(1) Mohammed Ayoob, «The Future of Political Islam: The Importance of External Variables,"International Affairs, Vol. 81, No. 5 (2005), pp. 951-961.

دعوته لحماية السكان المسلمين في القوقاز من الزحف الروسي. وقد كتب مسؤول حكومي أطروحة عن الإتحاد الإسلامي في عام 1872 ووزعها على جميع أنحاء العالم الإسلامي كجزء من سياسة السلطان عبد الحميد الثاني لمواجهة التأثير القوي المتزايد لبريطانيا وفرنسا وروسيا. وببساطة، فإن هذا الكتيب دعا جميع المسلمين إلى الجهاد[1]. وفي هذا السياق، فإن الإسلاموية برزت كحركة تعبئة حول هدف رئيسي وهو «إنقاذ الدولة». ومع ذلك، فإنها تخفت وراء ستار فكري خلال الفترة الثانية من الدستور.

الإسلاموية أعادت هيكلة نفسها على أنها رؤية شاملة للعالم والحياة البشرية، ووضعت نظرية الدولة الإسلامية التي تعارض إقامة أي نوع جديد من السياسة يقوم على إقصاء المؤسسات الدينية والجهات الفاعلة، في أعقاب إنهيار الإمبراطورية العثمانية. ولم يكن من قبيل الصدفة أن فكرة إقامة دولة إسلامية ظهرت لأول مرة في أعقاب إلغاء الخلافة[2]. وبعبارة أخرى، فإن المفهوم الجديد يهدف إلى ملء الفراغ الذي نشأ عن انهيار الخلافة. مرة أخرى، نلاحظ أن رشيد رضا كان أول من وظف هذا المصطلح وعاد إلى هذا الأسلوب بعد عدة إجتماعات بشأن مستقبل الخلافة. بطبيعة الحال، كان إستبعاد الإسلام من جميع المؤسسات والأنشطة التي يقوم عليها النظام السياسي الجديد أحد أهم الأسباب لظهور هذه النظرية السياسية. وهذا بدوره، دفع المثقفين والجماعات الذين كانوا متمسكين بهويتهم الإسلامية، إلى البحث عن سياسة إسلامية جديدة.

انتقلت الإسلاموية بفضل الشبكات، والتعدديات الناجمة عن العلاقات الاجتماعية العالمية، من الأيديولوجية الواحدة وبدأت في تحويل نفسها إلى التعددية

وبما أنها شهدت تغيرات كبيرة نتيجة للعولمة وظهور حداثات بديلة، فإن الإسلاموية حاليا، لا سيما في تركيا، تمر بمرحلة تحول «من إنقاذ /إقامة الدولة إلى تغييرها».

خضعت الإسلاموية لمرحلة تحول أيديولوجي خلال الحرب الباردة، كما تعرضت لظروف سياسية قاسية في تلك الحقبة. وقد حاولت الحركة الوقوف في وجه الأيديولوجيات الرأسمالية والشيوعية خلال هذه الفترة. على سبيل المثال، انتهج الإسلاميون الأتراك مثل علي بولاتش، وسازاي كاراكوتش، وعصمت أوزال نهج الرفض. وبالفعل، تمثلت المشاكل الثلاثة لعصمت أوزال؛ في رفض الاغتراب والتكنولوجيا والحضارة، وسعى إلى إضفاء الشرعية على هذا الموقف بالإستناد إلى الإسلام. كما تحطمت المفاهيم المعاصرة

(1) Kemal Karpat, *İslamın Siyasallaşması* (istanbul: Bilgi Üniversitesi Yayınları, 2001), pp. 27-28.

(2) Resit Rıza, ***Hilafet*** (istanbul: Mana Yayınları, 2010), p. 224.

والنظم لعلي بولاتش مع الرأسمالية، والماركسية والعلمانية لتنتج بديل إسلامي رمزي من خلال الحديث عن «نهج إسلامي في وجه العالم المعاصر ونظمه». ووفقا له، فقد كانت الفاشية، والشيوعية والرأسمالية الغربية نظم غير إلهية، على نقيض الإسلام، الدين السماوي[1].

كان التركيز الرئيسي للإسلاميين، خلال هذه الفترة على السياسة و"إقامة دولة». وفي حين استطاعت الحركة الإجابة على مختلف الأيديولوجيات المعاصرة بنصوص من الشريعة الإسلامية، إلا أنها في الوقت ذاته تفاعلت مع هذه الأيديولوجيات وتشابهت معها. وفي الوقت ذاته، نجد أن تجربة العلمنة المتطرفة والتحديث إستبعدت الإسلام من الحياة الاجتماعية ومن وسائل التمثيل السياسي والمشاركة. وبناء على ذلك، أصبحت الإسلاموية بمثابة منصة يمكن من خلالها صياغة المطالب السياسية والأيديولوجية للرد على هذه الحملة من الإقصاء والإستبعاد. ولا يزال نمط نجيب فاضل الأيدولوجي أحد النصوص الموثوق بها في هذا المجال[2].

انتقال تركيا إلى المجتمع التعددي نتيجة للعولمة، وإقتصاد السوق وتحولها نحو الديمقراطية كان له آثار هائلة على الإسلاموية.

لقد شهدت الإسلاموية تغيرات كبيرة نتيجة للعولمة وظهور الحداثات البديلة، ولا سيما في تركيا، وتمر الآن بعملية تحول، من إنقاذ/إقامة الدولة إلى تحويلها. وفي هذا السياق، فإن الحركات المشاركة في الجهود الإجتماعية والفكرية تميل إلى إستخدام خطاب جديد، فيما يتعلق بالمطالب السياسية الإسلامية.

من تعدد الحداثات إلى تعدد الإسلامويات

فسر بعض المراقبين إندماج الإسلاموية التدريجي على أنه ظهور مرحلة ما بعد الإسلاموية: ما بعد الإسلاموية ليست فقط حالة، ولكنها أيضا مشروع، ومحاولة واعية لوضع تصور ووضع استراتيجية وأساس منطقي وطرق لتجاوز الإسلاموية في الحياة السياسية والإجتماعية والفكرية. ومع ذلك فإن هذ المرحلة ليست معادية للإسلام ولا غير إسلامية ولا علمانية. هذه المرحلة تمثل محاولة لدمج التدين مع الحقوق، والإيمان والحريات، والإسلام والحريات المدنية، وتركز على الحقوق بدلا من الواجبات والتعددية بدلا من سلطة الفرد أو الحزب المطلقة، وأيضا تفسير تاريخية النصوص الدينية، بدلا من التفسيرات المتصلبة، والتركيز على المستقبل بدلا من الماضي[3].

مفهوم ما بعد الإسلاموية هو محاولة هامة لشرح كيفية بدء العلاقات الإجتماعية لفترة

(1) Ali Bulaç, *Çağdaş Kavramlar ve Düzenler* (istanbul: Sırdas Yayınevi, 1976), pp. 15-16.

(2) Necip Fazıl Kısakürek, *İdeolocya Örgüsü* (istanbul: Büyük Dogu Yayınları, 1998).

(3) Asef Bayat, «What is Post-Islamism,» ***ISIM Review,*** No.16 (Autumn 2005), p. 5.

ما بعد الحداثة والقيم الجديدة، والمناقشات، والهياكل والمناهج المختلفة في تحويل الحركات الإسلامية. على هذا النحو، تظهر الميول الإسلاموية الجديدة ويتضح أن الإسلاموية، أيضا، قد تم إستنساخها في ظل ظروف إجتماعية ومعتقدات تختلف عما سبق في مرحلة ما بعد الحداثة[1].

في الحقيقة، أظهرت الإسلاموية بعض التعددية سواء على مدار تاريخها أو معياريتها، حيث ظهر عدد من المفكرين والموضوعات، والمنشورات، والحركات والجماعات والدول على مدار تاريخها البالغ المائتي عام. هذه الجودة تقف وراءها قوة التعددية الإسلاموية. ويمثل هذا الجانب من الإسلاموية في بلدان مثل تركيا ومصر وإيران وتونس والمملكة العربية السعودية، مختلف المنظمات بما فيها النهضة، وجماعة الإخوان المسلمين، والدعوة، وحركة حماس. وتوضح هذه التعددية التيارات الدينية والهويات السنية والشيعية والوهابية أيضا. مرة أخرى، يلاحظ أن المظاهر الإصلاحية والراديكالية العديدة للحركة توضح هذا التنوع.

الجوانب الإجتماعية للتعددية الإسلاموية الحالية هامة للغاية. فقد استتبعت هذه الفترة من تعددية الحداثات تعددية في المجتمع. كما أن الإختلافات المتزايدة داخل المجتمع المدني، والتعبير عن مطالب الهوية عبر «سياسات الهوية» المتعددة الثقافات تشير إلى ظهور كيان إجتماعي جديد. الإسلاموية، أيضا تظهر بأشكال مختلفة في هذا الكون المتسم بالتعددية. لقد تم تمكين القوى الإجتماعية الجديدة مثل اللاجئين والمهاجرين، والهويات المختلطة، والثقافات المتعددة عن طريق التغلغل في المجتمع. وهكذا تآكل كون العولمة الإجتماعي السائل. في نفس الوقت، شهدت الإسلاموية التي توجد أيضا في هذا السياق الإجتماعي والسياسي، عمليات من إعادة التعريف والإنحلال وإعادة الهيكلة. وبالتالي، نحن على أبواب مرحلة جديدة، أكثر ملاءمة للحديث عن مسارات جديدة للإسلاموية، رافضة لـ «نهاية تاريخ» الحركة.

انتقلت الإسلاموية بفضل الشبكات، والتعددية، والعلاقات الإجتماعية العالمية بعيدا عن الأيديولوجية الواحدة وبدأت في تحويل نفسها نحو التعددية. وعند هذا المفترق التاريخي، كان للتخلي عن الثورة السياسية وصعود الديمقراطية، وإنتشار الأسواق الحرة تداعيات كبيرة على الإسلاموية. في واقع الأمر، دار جدل حاد بين الإسلاميين في تركيا حول المجتمع المدني والديمقراطية والحياة العامة[2]. وفي هذه الفترة طرحت مواضيع

(1) ihsan Dagı, «Rethinking Human Rights,Democracy, and the West: Post-Islamist Intellectuals in Turkey,» ***Critique: Critical Middle Eastern Studies***, Vol. 13, No. 2 (Summer 2004), pp. 135–151.

(2) Hayrettin Özler and Ergün Yıldırım, «Islam and Democracy: A False Dichotomy,» ***Insight Turkey***, Vol.10, No.3 (Summer 2008), pp.87-101.

جديدة مثل الحضارات والقيم الإسلامية والطابع الفريد للمجتمع الإسلامي وحلت هذه المناقشات محل النقاش حول السعي لإقامة الدولة الإسلامية[1].

كذلك خضعت جميع التيارات الثورية الفكرية في فترة الحداثة الواحدة، لتغييرات بسبب تأثير العولمة على المجال الإجتماعي، وابتعدت جميع التيارات عن المبادئ المذكورة سابقا. كما تم تجاهل الفكرة التي ترى أن بإمكانهم حل القضايا من خلال الأيدولوجية، وتفعيل اليوتوبيا الإجتماعية في المجتمع في نهاية الحرب الباردة. بدلا من ذلك، أعطت هذه الحركات الأولوية لفعاليات المجتمع المدني مثل التعليم، وحقوق المرأة، وحملات مكافحة الفقر والسياسة، وأصبحت كل هذه الأشياء ممكنة مع ظهور الحداثات التعددية. وهذا، بدوره، كان بمثابة حافز من أجل النظر إلى مطالب الإصلاح على حساب اليوتوبيا والثورة. خاصة في الحالة التركية، خضعت الحركة الإسلامية لهذه العملية بشكل مكثف.

من هذا المنظور، فان انتقال تركيا إلى مجتمع تعددي نتيجة للعولمة، وإقتصاد السوق وإنتقالها نحو الديمقراطية كان له تداعيات هامة على الإسلاموية. وفي هذا الإطار، ناضل الإسلاميون من أجل التوفيق بين التطلعات السياسية والديمقراطية.

في واقع الأمر، بدأ بعض الإسلاميين في العقد الماضي، أن ينظروا إلى الديمقراطية على إعتبارها «الشر الأصغر، بعد أن كانوا يعتبرونها «كفر» في التسعينيات[2]. وكان لهذا التغيير في المفاهيم السياسية عواقب كبيرة. في بداية الأمر، تصور الكماليون الديمقراطية كنظام سياسي معياري وعرفوها على أنها «إرادة الشعب ضد «إرادة الله». لكن أداء حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه في تركيا دحض هذه الأفكار وكان دليلا واضحا في هذا الصدد. وهذا، بدوره، غير من تصورات الإسلاميين السياسية وجعلهم ينظرون بإيجابية للتعددية الديمقراطية التي تصالحت مع الإسلام. ودعم الكثيرون في هذه الفترة، فكرة أن العلاقة بين الإسلام والدولة يمكن أن تستند على أسس غير أيديولوجية وعلى ديمقراطية تعددية.

وكإنعكاس للتحولات السياسية والإجتماعية الجارية في تركيا، نظر بعض المثقفين الإسلاميين إلى العلاقة بين الإسلام والديمقراطية في سياق إيجابي من أجل تطوير الهوية السياسية الإسلامية، على أساس منظور ليبرالي للديمقراطية[3]. ومن خلال فكرة الهوية الديمقراطية الإسلامية، أكدوا على أن موقف الإسلام المؤيد للديمقراطية يقر بالحقوق الفردية. وهذا يضع الإسلام خارج نطاق الأنظمة الاستبدادية والقمعية ويشدد على التوافق بين الإسلام والديمقراطية

(1) Dagı, «Rethinking Human Rights, Democracy, and the West,» pp.135-151.

(2) Özler and Yıldırım, «Islam and Democracy,» pp. 87-99.

(3) Özler and Yıldırım, «Islam and Democracy,"pp. 87-101.

والمساواة السياسية والسلطة والتمثيل[1]. وبناء على ذلك، وبما أن الإسلام إنخرط في الحياة السياسية من خلال القنوات الديمقراطية الممكنة، فإن الإسلاميين أيضا قد تغيروا وتحولوا بعيدا عن اليوتوبيا الثورية التي اعتنقوها في السابق. نيلوفر جولا تصف هذا التحول على أنه «تسوية» وأنه «الموجة الثانية» من الإسلاموية. وتصف جولا هذا الوضع كما يلي:

«في موجة الإسلاموية الثانية إختلط الفاعلون الإسلاميون بالجهات الحضرية الحديثة، وإستفادوا من شبكات الإتصالات، وشاركوا في النقاش العام، وتعرفوا على قواعد السوق، وتعاملوا مع قيم جديدة مثل الإحتراف، والنزعة الفردية والنزعة الإستهلاكية، ومن ثم كان لابد عليهم أن يتأملو في ممارساتهم الخاصة بهم»[2]. في الحالة التركية، تتطور الحركات الإسلامية تدريجيا في هياكل جديدة، من شأنها أن تنهض بوظائف المجتمع المدني وتوسع قاعدة مطالبهم السياسية عن طريق الإنخراط في النظام الديمقراطي. وفي هذه الفترة، يلاحظ أن المناقشات المرتبطة بنمط الحياة أصبحت أكثر تأثيرا على الساحة العامة. فالنقاش الحالي حول الإجهاض في البلاد، يوصف على أنه محاولة لإضفاء النمط الإسلامي على الحياة العامة.

الإسلاميون حاليا في عملية تغيير لمواقفهم السياسية السابقة، التي كانت في مواجهة الأيديولوجيات القمعية، مثل البعثية، والناصرية والكمالية.

إن الإسلاموية التركية تتحرك بعيدا عن هدفها المتمثل في إقامة نظام سياسي، ومحاولاتها الواضحة للمشاركة في المجتمع المدني تدل على هذا التحول. إن ظهور مجموعة متنوعة من المبادرات والمؤسسات مثل الجمعيات النسائية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المحلية والمهنية، والمواقع، ومجلات الموضة الإسلامية، والقنوات التلفزيونية والإذاعية توضح مشاركة الإسلاميين في الحياة اليومية على حساب مطالبهم السياسية والإجتماعية[3]. وعلاوة على ذلك، لعب حزب العدالة والتنمية دورا هاما في هذا التحول، عن طريق الإبتعاد عن الحركات الإسلامية الثورية، وعن العناصر الطوباوية، مثل نظرية الدولة الإسلامية. ووفقا لأحد المراقبين، فقد كان لحزب العدالة والتنمية دور أساسي في تحول الإسلاميين[4]. لكن في الحقيقة، من الأفضل القول أن جهود حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي

(1) Ahmet Harputlu, «Müslüman Demokrat Perspektif,» ***Bilgi ve Düşünce***, Vol. 1, No. 5 (2002), pp. 24-26.

(2) Nilüfer Göle, ***Seküler ve Dinsel: Aşınan Sınırlar*** (istanbul: Metis Yayınları, 2012), p. 90.

(3) Cihan Tusal, Pasif Devrim: islami Muhalefetin Düzenle Bütünlesmesi (istanbul: Koç Üniversitesi Yayınları, 2011), p. 155.

(4) Tusal, Pasif Devrim, p. 154.

قد ساعدت على إصلاح الإسلاميين ودفعتهم على إعادة تعريف أنفسهم مرة أخرى.

سواء في تركيا أو في العديد من دول الشرق الأوسط، بدأت الحركات الإسلامية تتعرف على الحكومة الديمقراطية، وتعدد الهويات، ومنظور المجتمع المدني في ظل العولمة. وفي هذا السياق، فإن الإسلاميين حاليا في خضم عملية تغيير لمواقفهم السياسية السابقة، التي وضعت لمواجهة الأيديولوجيات القمعية، مثل البعثية، والناصرية الكمالية، ورؤاهم المجتمعية[1]. الإسلاميون غيروا من موقفهم السياسي بشكل كبير، ووصلوا إلى السلطة ويتمتعون الآن بالشرعية. لقد أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا إلى إعطاء الأمل للحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة. ففي تونس، وصلت حركة النهضة إلى السلطة بفضل نجاح الربيع العربي، وفي مصر، وصل الإخوان المسلمون إلى سدة الحكم أيضا.

هناك تيار فكري آخر كبير في الإسلاموية، كما هو الحال في القاعدة أو حزب الله، وهو تيار يرفض الديمقراطية ويؤيد الخطاب المناهض للإمبريالية، ويتبنى أساليب العنف والقمع. وتشبه هذه الحركات الإسلامية حكام فترة الحرب الباردة، الذين كافحوا ضدهم ولم يستطيعوا تغيير هياكلهم، ويواصلون العمل وفقا لأنظمة جامدة ومجتمعات من حقبة الحرب الباردة. بالطبع، لا يمكن أن ننكر أن أولئك الذين يسعون إلى التحدث بلغة الصراع والحرب في الصراعات التي تمزق منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، قد استخدموا الإسلام في سعيهم للحصول على تأييد الجماهير. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، حركات مثل طالبان التي ترفض تماما الجهود الدولية والعالمية وترفض المساواة الديمقراطية وسيادة القانون.[2]

وهذا يعني، أنها تحاول الوصول إلى غاياتها عن طريق إستخدام العنف والصراع، وعلى النقيض فإن الإسلاموية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال الوسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا الوضع يجعلنا نتذكر أنه على مر التاريخ، بقدر ما كانت الأديان سببا للصراع، فإنها كانت مصدرا للسلام أيضا. ولذلك، فإن معنى الإسلام وأدائه في إطار المجتمعات والجماعات له أهمية قصوى. الإسلاموية، أيضا، تمثل حالة التدين، التي تقنعت بأقنعة مختلفة، على مدار المائتي عام من تاريخها. ولكنها تستطيع أن تبقى على قيد الحياة في مجتمعات العولمة الجديدة، عن طريق إعادة تصوير نفسها في إطار الهوية والسياسة والخطاب.

الشرق الأوسط
الطبعة الثانية عشرة
مراجعة إلين لاست، جامعة بيل

(1) Marina Ottaway and Amr Hamzawy, Islamists in Politics (Carnegie Papers: Middle East Program, No. 98, November, 2008).

(2) Denoeux, «The Forgotten Swamp,» pp.56-81.